الأُسس العقلية في بناء القواعد النحوية (دراسة وصفيّة نحويّة)

إعداد

د. محمد الطيب البشير بابكر

أستاذ النحو والصرف المساعد-قسم اللغة العربية
كلية التربية-جامعة الخرطوم

د . محمد سعد محمد أحمد

أستاذ النحو والصرف المساعد-قسم اللغة العربية-الكلية الجامعية-
برنية-جامعة الطائف

العدد الثاني والعشرون

للعام ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المستخلص :

تعتني هذه الدراسة بالنظر في الأسس العقلية التي اعتمدها أفذاذ علمـــاء العربية في بناء القواعد النحويّة ؛ وتحاول إبراز ما أظهره هؤلاء العلمـــاء مـــن إعمال فكر ثاقب في ضبط قواعد النحو وإظهارها بهذا الشكل المتكامل .

وقد دفع دفعا بأن يكون هذا الموضوع محور دراسةٍ ونظرٍ ما تظهره كتب النحاة من التعليل للقواعد النحويّة المبنيّة على ما قالته العرب ومن ثمّ قياس مـــا لم تقله على رُوي عنهم وبُنيت عليه الضوابط النحويّة بحمله على ذلـــك حمـــلاً ، إضافة إلى ما ترويه الروايات عن حدة الذكاء عند أفذاذ علمـــاء العربيـــة الـــذين شادوا هذا الصرح العملاق كالخليل وسيبويه والمبرد والكسائي والفراء وغيرهم ؛ إذ أن هذا الفطنة المتقدة والذكاء الجامح لابد أن يكون لها دورٌ عقليٌّ في الإسهام في هذا البناء الشامخ ؛ ففي أي الجوانب وُجّهت هذه المقدرات العقليـــة لهـــؤلاء العلماء؟ .

وهذا ما ستجيب عنه السطور القادمة إن شاء الله ؛ إذ سيتسلسل الحديث بدءاً من مقدمة قصيرة تتبعها الجوانب العقلية في تشييد القواعد النحويّة .

Abstract:

This study deals with the mental foundations adopted by the Arab scholars in constructing grammatical rules, and attempts to highlight what these scholars have shown to be the realization of a profound thought in the control of grammatical rules and their presentation in this integrated form.

The impetus for this subject was the focus of study and consideration of what the grammar books show in explaining the grammatical rules based on what the Arabs said and then measuring what they did not tell them about Roy and built grammatical controls by carrying it load, in addition to what narrated by the intelligence on the The Arab scholars who praised this giant edifice such as the Nile, Sibweh, the coolant, the fox, the fur, and others, as this burning acumen and unbridled intelligence must have a mental role in contributing to this lofty structure. .

This is what the next lines will answer, God willing; talk about yourself.

المقدِّمة :

شُيِّدَ صرحُ النحو العربيّ بمجهودات جبارة من قبل سلسلة متساوقة من الرجال العلماء الذين كرسوا جهودهم ووظفوا عقولهم لخدمة اللغة العربية حفاظاً على كتاب الله وصيانة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحماية للسان العربيّ من آفة اللَّحن والعجمى .

وأيّاً ما كان السبب الذي دفع أولئك الرجال الأفذاذ فإنهم قاموا بصناعة أقل ما يمكن أن توصف به هو دقة الإتقان وروعة الإخراج .

ومعلوم تاريخيّاً أن المدرسة البصرية كان قدم السبق في بناء نحو العربية واشتغلت فيه زمناً ليس بالقصير تتابعت فيه أجيال البصريين ؛ كل جيل يضيف إلى سالفه إضافات معتبرة في ضوابط هذا العلم إلى أن شارف البنيان على الكمال. ثم تبعتهم بعد ذلك المدرسة الكوفية التي بنت على نحو البصرة مع الاتساع في الرواية والقياس ؛ فتباينت آراؤهم عن آراء علماء البصرة في بعض الجوانب فبرزت بعض مسائل الاختلاف . ثم ظهر بعد ذلك علماء نحويون في الأمصار المختلفة اعتمد نهجهم على الانتخاب من آراء المدرستين الأوليين وسُمّيت مدارسهم تسميات مناطقيّة ثلاث : المدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصريّة .

وقد استعان النحويون ببعض أمور عقلية استندوا عليها في بناء القاعدة النحوية ، فكانت هي الأساس العقلي المتين الذي بُني عليه النحو العربي ، وعليه فإنَّ هدمها أو هدم بعضها يعني هدم النحو العربي جملة وتفصيلاً . وهذه الورقة لا تتحدث عن كل الأسس التي بُني عليها النحو العربيّ وإنما ينحصر الحديث فيها عن الأسس العقلية دون غيرها ، لذا جاءتْ الورقة تحت مسمى (الأُسس العقلية في بناء القواعد النحوية) . ويمكن إجمال تلك الأسس التي بُنيتْ عيها القواعد

النحوية في أربعة جوانب وهي : القياس ، والتعليل ، والتأويل النحوي ، والعامل النحوي ؛ وسوف يحظى كل واحدٍ من هذه الأنواع بتفصيل حديث .

وقد كان لعلماء العربيّة في المدارس النحويّة المختلفة نصيب من هذه الأسس العقليّة بدرجات ربما تتفاوت من جيل إلى جيل ومن مدرسة لأخرى ؛ ولعلّنا لا نبعد عن الصواب إن قلنا إنّ نصيب علماء المدرستين الأوليين : البصريّة والكوفيّة من هذه الأسس العقليّة كان نصيب الأسد – خاصة البصريّة ؛ بل ربما يعدون هم من فتح الطريق في هذا الجانب لمن أتى من بعدهم ؛ وقد يتضح بعض ذلك من خلال التطرق للجوانب العقلية سابقة الذكر بالتفصيل .

أولاً : القياس :

القياس لغةً : قاس الشيء بالشيء قدره على مثاله .[١] و(قيس) قاس الشيء يقيسه قَيْسَاً ، واقتاسه وقيَّسه إذا قدره على مثاله .[٢] أمَّا القياسُ في الاصطلاح فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

والقياسُ أربعةُ أركان وعليها يقوم وهي : الأصل والفرع والعلة والحكم ، ولابدَّ من توفر هذه الأركان في كلِّ قياس . فالأصلُ هو المنقول الذي ثبت حكمه بالسماع ، وهو ما يُقاس عليه ويُشبه الفرع به . أمَّا الفرعُ فهو الأمر الذي لم يُسمع عن العرب ، وهو ما يُطلب قياسه على الأصل . وأمَّا العلَّةُ فهي الوصف الجامع بين الأصل والفرع . وأمَّا الحكمُ فهو ثمرة قياس الفرع على الأصل .

وللقياس أهمية كبيرة في عملية التقعيد النحوية ، فهو عامل مهم ساعد على وصف لغة العرب في قواعد مكَّنتْ من التحدث على نهجهم والسير على منوالهم في الكلام ، وهو أصلٌ عظيمُ الشأن جليل القدر ، فيه اُستنبط أكثر الأحكام النحوية ؛ لأنَّ النصوص المسموعة عن العرب ــ على كثرتها ــ قليلة .

فالقياسُ هو محاكاةٌ للعرب في كلامهم ، وهو عملٌ عقلي استخدمه النحاة في عملية تقعيدهم للقواعد النحوية ؛ وذلك أنَّهم وجدوا أنَّ اللُّغة واسعة بحيث يتعذر عليهم الإحاطة بمفرداتها وتراكيبها سماعاً ، فأخذوا في جمع أكبر قدرٍ مُستطاع من ألفاظها وتراكيبها ، ثم شرعوا بعد ذلك في أمر المحاكاة والقياس على ما تسنى لهم جمعه وسماعه ، وقد قال أبو عمر بن العلاء ــ وهو أحد

---

(١) انظر مختار الصحاح – الرازي : زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، تحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية ، الدار النموذجية ، بيروت ــ صيدا ، ط٥ ، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م ، مادة (قبس) ، ص٢٦٣ .

(٢) انظر لسان العرب – ابن منظور : محمد بن مكرم ، دار صادر ، بيروت ، ج٦ ، مادة (قيس) ، ص١٨٧ .

اللُّغويين ــ مبيّناً منهجه في التقعيد : "أعمل على الأكثر وأُسمي ما خالفني لغات[١] وقوله (أعملُ على الأكثر) هو القياس على ما شاع وكثر ، أمَّا ما قلَّ وندر فلا يقيس عليه . فلعِب القياسُ ــ وهو عملٌ عقلي ــ دوراً كبيراً في عملية التقعيد ، فعن طريقه وُضعتْ الكثير من الصيغ والقواعد النحوية والصرفية . وإنَّ القياس عند النحاة المقعدين من القوة بمكان ؛ حيث يجعلون ما قيس على كلام العرب من كلامهم ولو لم تقل به العرب .

القواعد النحوية بين الاطراد والشذوذ في القياس :

تباينتْ القواعد النحوية في مسألة خضوعها للقياس ، فمنها ما خضع للقياس خضوعاً تامَّاً ، ومنها ما لم يخضع له خضوعاً تامَّاً ، ومنها ما نأى ورفض القياس ، وفيما يلي ضروب ذلك [٢] :

أ/ قسمٌ مطردٌ في القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك نحو قاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور بحرف الجر من قولهم : (قامَ زيدٌ) و(ضربْتُ عمراً) و (مررْتُ بسعيدٍ) وهو ما عليه أكثر القواعد النحوية ، فأيُّ مثال يُقاس على نسق ما سُمع من العرب في تلك الأبواب يكون قياسه مطرداً ومستعملاً ومقبولاً ، لا غرابة فيه ولا شذوذ .

ب/ قسمٌ من القواعد مطردٌ في القياس شاذٌ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) و (يدع) وكذلك مجيء مفعول (عسى) اسماً صريحاً مثل قولك: (عسى زيدٌ قائماً) فهو أمرٌ مطردٌ في القياس مقبولٌ فيه إلا أنَّه قليلٌ في الاستخدام

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ــ بيروت ط ١٩٠٠ ، ج٣ ، ص٤٦٨ .

(٢) انظر الخصائص – ابن جني : أبو الفتح عثمان ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج١ ، ص (٩٨ – ١٠١) .

في لغة العرب ، فقولنا : (عسى زيدٌ قائماً) هو القياس ، غير أنَّ السماعَ ورد بحظره ، فخبر (عسى) يأتي في السماع مصدراً مؤولاً نحو قوله تعالى : (فعسى اللهُ أنْ يأتيَ بالفتح) (١) ، وقد جاء عن العرب شيءٌ من الأول وهو قول الشاعر(٢):

أكثرَتْ في العذْلِ ملحاً دائماً ∴ لا تُكْثِرَنَّ إنِّي عَسيْتُ صائما

والشاهد في هذا البيت الشعري هو مجيء خبر عسى اسماً مفرداً على القياس ؛ ولكنَّهُ شاذٌ وقليلٌ في الاستخدام ؛ إذ غلب على خبر عسى المجيء مصدراً مؤولاً .

ج/ قسمٌ مطردٌ في الاستعمال شاذٌ في القياس نحو قولهم : (أخوص الرمث) (٣) ونحو قولهم : (أغيلت المرأة) (٤) و من ذلك قول زهير (٥) :

هُنَالِكَ إنْ يُسْتَخْوَلُوا المالَ يُخَوَلُوا ∴ وإنْ يُسْأَلُوا يُعْطَوا وإنْ يَيْسِرُوا يُغلوا (٦)

---

(١) المائدة : ٥٢ .

(٢) هذا البيت مجهولٌ قائلُهُ ولم ينسبه الشراح إلى أحد ولكنه ذُكر في معظم مصنفات النحاة . انظر الخصائص – ابن جني ، ج١ ، ص٩٩ . وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – ابن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد ، المكتبة العصرية، بيروت ، بلا ط ، ج٢ ، ص٤٥١ . وانظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري : عبد الله بن يوسف ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٣ . وقد ورد في بعض الكتب برواية (اللوم) بدل (العذل) والمعنى واحد .

(٣) (الرمث) : شجرٌ ترعاه الإبل وإخواصه أن يبدو فيه ودقٌ ناعمٌ كأنَّه خوصة .

(٤) يُقال : (أغيلتْ المرأة ولدها) إذ أرضعته وهي حامل .

(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس ، دار المعارف ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ، ص٥٠

(٦) (يُستَخْوَلُوا) وردتْ في الديوان (يُستَخْبَلُوا) .

د/ قسمٌ شذَّ في القياس والاستعمال معاً وهو كتتميم مفعول ما عينه (واو) نحو : (ثوبٌ مَصُوْن) و (مسكٌ مدووف) [١] و (فرسٌ مَقُوْد) و (ورجلٌ مَعُوْدٌ من مرضه) ؛ وكل ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن ــ أيضاً ــ استعماله فيما استعملته إلا على وجه الحكاية .

والشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس فلا بدَّ من اتِّباع المسموع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه ، ومن ذلك قول العرب : (أقائمٌ أخواك أم قاعدان) هذا كلامها وهو مطردٌ في استعمالها ، بينما يوجب القياس أن تقول : (أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ هما)[٢] إلا أنَّ العربَ لا تقولُ إلا (قاعدان) فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى .

وعليه أقولُ استخدم النحاةُ القياسَ بكثرة في عملية التقعيد ، بل اعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً ، حتى أنَّ بعضهم ــ أعني الكوفيين ــ قد أفرطوا في استخدامه وبعضهم ــ أعني البصريين ــ قاسوا على ما سُمع من العرب وعلى ما افترضوا صحته . لذا ساعد القياس وبصورة واضحة في رسم النهج واستكمال العملية التقعيدية وتنظيمها ، بل منح قواعدها الحجة والمنطق .

فمكَّن القياسُ ــ وهو صنيعة عقلية ــ النحاةَ من أن يجوزوا صياغة جمل لم تقل العربُ لفظها ولكنها صِيْغتْ على نهجهم مما سُمع منهم نصاً عبر مشافهتهم في بواديهم ؛ وذلك أنَّ لغة العرب واسعة يستحيل أن يُحاط بها جميعاً ، فبهذا تمكن الناس من محاكاة العرب في لغتهم بناءً على ما سُمِعَ من كلامهم . وعليه يُعد القياس أحد الأسس العقلية التي صنعها النحاة لتُبنى عليه القواعد النحوية .

---

(١) أي : مخلوط مبلول .

(٢) لأنَّه معطوفٌ على الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر .

ثانياً : التعليل :

التعليلُ في اللُّغة هو المدافعة والاشتغال والتشاغل والإلهـــاء ، و(اعتــلَّ) تشاغل وتلهى . [١] والعلة في اللُّغة التكرار والمرض وصاحبها معتــل ، وهـــي حديث يشغل صاحبه عن وجهه كأنَّ تلك العلة صارتْ شغلاً ثانياً ، وهي الســبب والبرهان والعذر. [٢] أمَّا التعليلُ في الاصطلاح فهو بيان ســبب ابتــداع العــرب ظاهرة لغوية . [٣]

---

(١) انظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) – الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حمــاد ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيــروت ط٤ ،١٤٠٧ه ــ ١٩٨٧م ، ج٥ ، ص١٧٧٣ مادة (علل) . وانظر تهذيب اللغة – الأزهري : أبو منصور محمــد بــن أحمد ، تحقيق : محمد عوض مرعــب ، دار إحيــاء التــراث العربــي ، بيــروت ، ط١ ، ٢٠٠١م، ج١ ، ص١٠٢ مادة (علَّ) .

(٢) انظر مقاييس اللغة – ابن فارس : أبو الحسن أحمد بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ــ لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م ، ج٤ ، ص١٣ مــادة (علَّ) . وانظر مختار الصحاح : الرازي : محمد بن أبي بكر عبد القادر ، تحقيق محمــود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م ، ص٢١٦ مادة (علــل) . وانظر المحكم والمحيط الأعظم – ابن سيدة : أبو الحسن علي بن إســماعيل المرســي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتــب العلميــة ، بيــروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ج١ ، ص٩٥ مادة العين واللام . وانظر كتاب العين – الخليل : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي ، دار ومكتبة هلال ، بغداد ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج١ ، ص٥٣ . وانظر لسان العرب – ابــن منظــور ، ج١١ ، ص٤٧١ مادة (علل) .

(٣) انظر التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث – الكندي : خالد بن سليمان ، دار المسيرة ، عمان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ــ٢٠٠٧م ، ص١٢٢ .

وأمَّا العلةُ في الاصطلاح فهي المعنى المغيّر للشيء . [١] وعرفها الرماني بقوله : "تغيير المعلول عمَّا كان عليه" [٢] والعلة عند الوراق : "الأساس الذي يعتمد عليه بمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية" [٣] وعرفها مازن المبارك بقوله : "هي التي تحمل الظاهرة إلى الجانب العلمي المنطقي المقنع" [٤] وعرَّفها المسيلاتي بأنَّها : "أساس القياس وقطب رحاه ، إذ لا يصح القياس إلا بوجودها ، ولا يلحق الأصل بالفرع إلا بها ، فهي التي تعطي القياس أهميته وتكسبه حجته" [٥] .

وممَّا سبق يمكن القول بأنَّ العلة في الاصطلاح يمكن أن تعني القرينة أو العلامة التي إذا وُجدتْ في الكلام تحقق الحكم بسببها ، وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهي الدليل والبرهان على صحة الحكم ، وهي الحجة التي يرجح بها العالم حكماً من الأحكام أو مسألة على أخرى ، وهي المجوّز والمبرر ، أو هي آلية مستنبطة بواسطة العقل من النحو لإثبات صحة الحكم أو ترجيحه ، وقل إنْ شئتَ هي المنطق النحوي .

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب – العكبري : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق : غازي مختار طليمان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م، ج١ ، ص٨٠ .

(٢) الحدود – الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، تحقيق : إبراهيم السمرائي ، دار الفكر ، عمان ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص٦٧ .

(٣) علل النحو – الوراق : أبو الحسن محمد بن عبد الله ، تحقيق : محمد جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، ص٨٥ .

(٤) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) – مازن المبارك ، دار الفكر ، بلا م ن ، ط٣ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م ، ص٤١ .

(٥) أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري – المسيلاتي : نور حسن حامد ، دار الفضيل ، بنغازي ـ ليبيا ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص١٨٦ .

أهميَّةُ التعليل :

تبرزُ أهميةُ التعليل في أنَّ العلة النحوية والحكم النحوي لا يفترقان ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، وقد أُتي بالعلة لتقوية الحكم والإقناع بصحته ، والحكم بلا علة يكون حشواً مكيلا وحثواً مهيلا ، فالصلة بينهما لا تنفصم عراها . كما تبرز أهمية العلة النحوية في أنَّها ساعدتْ على تقعيد القواعد وترسيخ الأحكام ، بل كانت الفيصل الحاسم في كثير من خلافات النحاة ، كما تتجلى أهمية العلَّة بوضوح في عملية القياس ، إذ لا يقوم القياس إلا بها ، ولا ينكر منكر أهمية القياس . فألجم التعليلُ ألسنةَ المكابرين والمعاندين بالحجة والمنطق ، ومن ثمَّ بيَّن الحكمة الواعية العميقة في نظم كلام الأعراب بهذا النسق . فبفضل التعليل كانت الأحكام كما نرى وكما يجب أنْ تكون ، وليس بالإمكان أفضل ممَّا كان .

أمَّا إذا عِيْبَ التعليل ووُصف بعدم الأهميَّة فليس ذلك من باب وجوده في النحو ، وإنَّما من باب الإسراف في استخدامه وجعله غاية لذاته ، أمَّا ما دون ذلك فهو محمدة كبيرة وفكرة سديدة ووسيلة رشيدة .

مصدر التعليل :

عندما اكتمل وضع النحو وبدأتْ الدراسات النقدية فيه طُرح الكثير من الأسئلة حول مصادر التعليل ومشروعية العلة ، ولمعرفة مصدر التعليل النحوي يجب الإجابة عن الأسئلة التالية : هل كانت العرب تعلل كلامَها في أوَّل وضعها له ؟ ومن أين أخذ النحاة عللهم ؟ أمن العرب أخذوها ؟ أمَّن عند أنفسهم ؟ وللإجابة عن ذلك أقولُ : قد أوردتْ المصادرُ بعضَ المواقف التي تدل على أنَّ من العرب من كانوا يعللون بعض كلامهم ، ومن ذلك ما رُوي عن الأصمعي أنَّ أبا عمرو بن العلاء سمع أعرابياً يقول : "فلانٌ لغوبٌ جاءَتْهُ كتابي فاحتقرها ، فقال له : أتقولُ

جاءته كتابي ؟ فقال الأعرابي معللاً : أليس بصحيفة ؟" [١] ؛ ورغم أنَّ الأعرابي علَّل تعليلاً منطقياً فهذا لا يدل على تعليل العرب لكلِّ كلامها ، كما لا يدل على تعليلهم للغتهم في أوَّل وضعها ، ولكن ربَّما يظنُ ظانٌّ أنَّه لو سُئلتْ العربُ عند أول وضعها للغة لأمكنها التعليل ، وقد تأتي تعليلاتهم مطابقة لتعليلات النحاة أو مخالفة لها ، وغالب الظن أنَّ العرب فُطرتْ على هذا التركيب السليم ، كما مُنحتْ المقدرة على تخريج ما وضعته إذا تعرضتْ إلى تساؤلات عن تعليل هذه الوجوه التي ارتضتها كلاماً لها . وعليه فإنَّ العرب كانت في الأصل لا تعلل كلامها ؛ ربَّما لإيمانها الراسخ بسلامة ما تقول ، ولو تعرضوا لتساؤلات لما أعياهم الجواب .

أمَّا عن مصدر علل النحاة فقد أجاب الخليل ــ عليه رحمة الله ــ عن ذلك بقوله : "إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها وقام في عقولها علله وإنْ لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علَّة لما عللته منه ، فإنْ أكن أصبتُ العلَّة فهو الذي التمستُ ... فإنْ سنح لغيري علَّة لما عللته من النحو هي أليق ممَّا ذكرتُه بالمعلول فليأتِ بها" [٢] فوافقه أبو القاسم الزجاجي على ذلك [٣] .

وعليه فإنَّ النص السابق أكَّد لنا حقيقتين اثنتين الأولى منهما : أنَّ العلل لم تُنقل من العرب وإنْ كانت هي موجودة في عقولهم ، والثانية : هي أنَّ العلل من وضع النحاة ، ومن هذا نعلم أنَّ مصدر التعليل والعلل هو عقول النحاة ؛ إذاً فالتعليل عمل عقلي منطقي جاء به النحاة لإثبات صحة قواعدهم وإزالة التناقض بين الأحكام التي قعدوها .

---

(١) سر الفصاحة – ابن سنان الخفاجي : أبو عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي ، دار الكتب العلمية ، بلا م ن ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م ، ص١٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو – الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، تحقيق : مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، بلا م ن ، ط١٣٧٨هـ ــ ١٩٩٥م ، ص٦٦.

(٣) انظر المصدر السابق ، ص٦٦ .

التعليلُ عملٌ عقليٌّ منطقيّ :

بعد أنْ عكف النحاةُ على تلك المادة اللُّغوية المجموعة وأخذوا في استنباط قواعد منها بعد طول إعمالٍ للفكر فيها بالمتابعة والملاحظة الدقيقة اهتدوا إلى سرٍ من أسرار العربية عظيم ، هو أنَّ الحركات التي على أواخر كلماتها ترجع إلى علل وأسباب يمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها ، فدفعهم تقعيد قواعدهم وإثبات صحتها إلى البحث عن علل عقلية منطقية يفسرون بها الظواهر التي لاحظوها أثناء تقعيدهم لقواعد النحو ، فأنتجت قرائحُهم تلك العلل التي كانت فتحاً عظيماً في عملية التقعيد ، فشرع النحاة منذ بداية تقعيدهم في استخدام التعليل في عملية التقعيد ووضع العلل للقواعد النحوية ، فكانت العلل في أوَّل وضعها تميل إلى البساطة وتهدف إلى فهم كلام العرب ثم أخذت تهدف إلى إثبات صحة القاعدة النحوية ومدى موافقتها لكلام العرب . وجميعها علل سهلة بسيطة مفسرة وشارحة للقاعدة النحوية . فما أنَّ تقدم القرن الثالث حتى صارت العلل ــ بعد أنْ كانت مصاحبة للحكم النحوي ــ مستقلة تفرد لها المؤلفات وتقام بها المناظرات وتأثرت بالنزعة المنطقية خصوصاً في القرن الرابع الهجري حتى ظُنَّ أنَّ اللُّغةَ تقومُ على المنطق لا على الطبيعة والسليقة والفطرة .

ومن الخطأ بمكان أنْ يُظن أنَّ القواعد النحوية قد قُعِّدتْ على تلك العلل العقلية ، وإنَّما الصواب أنْ يُعلم ويُعتقد تمام الاعتقاد أنَّ النحاة قد قعدوا قواعدهم النحوية وفق كلام العرب أولاً ، وبعد أنْ استقرت لديهم شرعوا في التفكير في وضع عللها لإثبات صحتها ولإزالة تعارضها ، ولمعرفة الحكمة من انسجام كلام الأعراب ومجيئه على تلك الصيغ التي عُرف عليها ؛ إذاً التعليل كان عاملاً مساعداً ومثبتاً لتلك القواعد النحوية كما كان ــ أيضاً ــ حجةً لها .

وعليه نقولُ لعبَ التعليلُ دوراً كبيراً في عملية تقعيد القواعد النحويـــة ، فما من قاعدةٍ نحويةٍ قُعِّدَتْ من كلام العرب إلا وجيء بعللها ، وفيما يلي بعــض النماذج لقواعدٍ نحويةٍ استعانَ النحاةُ بالتَّعليل في إثبات صحتها :

أ/ القاعدة النحوية القائلة بعدم جواز إلحاق علامة الندبة بالصفة نحو (وا زيد الظريفاه) ، فعلل النحاة ذلك بوجهين : الأول أنَّ الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب ، فلا تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه لأنَّه مــتمم للمضـــاف . والثاني أنَّ الصفة اسمٌ معرب مفرد فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة [١] .

ب/ القاعدة القائلة بعدم جواز إدغام (الميم) في (النون) نحو : (لم نكــن) وعلة النحاة في ذلك إنَّه لمَّا لم تدغم (الميم) في (الباء) وهي مــن مخارجهــا ؟ فإدغامها في (النون) من بعدها أبعد [٢] .

ج/ القاعدة النحوية القائلة بجواز مجيء (حتى) بمعنى (الــواو) وعلــة النحاة في ذلك أنَّ (الواو) للجمع وحتى للغاية والشمول والمعنيان متقاربان [٣] .

د/ القاعدة النحويّة القائلة بتزحلق (لام) الابتداء إلى الخبــر عنــد تأكيــد المبتدأ بـــ (إنَّ) وعلة النحاة في ذلك هو أنَّ (لام) الابتداء للتأكيد و(إنَّ) للتأكيــد والمبتدأ لا يحتمل مؤكدين [٤] .

هـ / القاعدة القائلة بإعراب الفعل المضارع ، مــع أنَّهــا قاعــدة ثابتــة بالاستقراء ولا خلاف فيها ؛ ومع ذلك ذهب النحاة بصريون وكوفيون إلى تعليلها، أمَّا الكوفيون فقد عللوا إعراب الفعل المضارع بدخول المعاني المختلفة والأوقات

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب – العكبري ، ج١ ، ص٣٤٣ .
(٢) انظر المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٧٦ .
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص٣٨٤ .
(٤) انظر اللمع في العربية – ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتــب الثقافية ، الكويت ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص٤٢ .

الطويلة عليه ، وأمَّا البصريون فقد عللوا إعراب الفعل المضارع بمشابهته للاسم وذلك من ثلاثة أوجه : أولها تخصص الفعل بعد شيوعه كما أنَّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، فالمضارع يتخصص بالسين وسوف والاسم يتخصص بدخول الألف واللام عليه أو بعض الإضافة . وثانيها دخول (لام) الابتداء على الفعل المضارع كدخولها على الاسم تقول : (إنَّ زيداً ليقوم) كما تقول : (إنَّ زيداً لقائم) علماً بأنَّ (لام) الابتداء لا تدخل لا على الماضي ولا على الأمر . وثالثها جريان الفعل المضارع في حركته وسكونه مجرى اسم الفاعل ، فقولك : (يَضْرِبُ) على وزن (ضَارِب) حركة فسكون فحركة مع اتفاق تام في نوعية الحركة [١] .

وهكذا كان التعليل والعلل النحوية من الكثرة بمكان في الدرس النحوي ؛ فاهتمَّ النحاة بالتعليل في الدرس النحوي أيَّما اهتمام حتى كان ــ في كثير من الأحيان ــ سبباً في اختلافهم .

وعليه فإنَّ التعليل ــ وهو صنيعة عقلية ــ لعب دوراً كبيراً في توضيح الحكم النحوي وفي التحقق من صحة القاعدة النحوية ، كما لعب دوراً بارزاً في بيان الحكمة من تضام الكلمات العربية على هذا النهج ؛ وبناءً على ذلك يمكن أن نقول إنَّ التعليل هو أحد الأسس العقلية التي استند عليها النحاةُ في بناء قواعدهم النحوية .

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباري ، ج٣ ، ص١٠١ .

ثالثاً : التأويلُ النحويّ :

معنى التأويل :

معنى التأويل لغةً هو : المرجع والمصير [١] ، وعرَّفه الجواليقي في (شرح أدب الكاتب لابن قتيبة) بأنَّه : التفسير وإنَّه ردُ فرعٍ إلى أصل واشتقاقه من(آل) يؤول إذا رجع ، فإذا قيل : (أوَّلتُ كذا) فمعناه رددتُه إلى أصله ، وقيل التأويلُ أصله من (الإيالة) وهي السياسة ، فكأنَّما المتأول للكلام سايسه وواضعه موضعه [٢] .

أمّا التأويل في الاصطلاح فهو : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله . وعرفه أبو حيان التوحيدي بأنَّه الجهة المتباعدة عن المراد ومع ذلك فهي مشمولة تارةً بالقصد وتارةً بغير القصد [٣] . وعليه فإنَّ التأويل هو تقدير الكلام تقديراً يخضعه للأحكام وهو ــ أيضاً ــ حمل الكلام على غير ظاهره .

الفرق بين التفسير والتأويل :

التفسير هو بيان وضع اللفظ حقيقة ومجازاً ؛ لأنَّه (الفَسر) وهو الكشف ، وأمَّا التأويل فإنَّه إظهار باطن اللفظ ، وهو أحد قسمي التفسير ، وذاك أنَّه رجوع عن ظاهر اللفظ ، وهو مشتقٌ من (الأول) وهو الرجوع ، فيقال آل يؤول إذا

---

(١) انظر لسان العرب – ابن منظور ، ج١١ ، ص٣٤ ، مادة (أول) . وانظر مختار الصحاح – الرازي ، ص ٢٥ ، مادة (أول) .

(٢) انظر شرح أدب الكاتب لابن قتيبة – الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ، قدم له مصطفى صادق الرفاعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص٣٧ .

(٣) انظر أخلاق الوزيرين ــ مثالب الوزيرين ــ أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد – أبو حيان التوحيدي : علي بن محمد بن العباس) ، تحقيق : محمد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، ط١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م ، ص٢٢٥ .

رجع، وعلى هذا فإنَّ التأويل خاص والتفسير عام ، فكل تأويلٍ تفسير ، وليس كل تفسير تأويل ، ومثال ذلك في قوله تعالى : "إنَّ ربَّكَ لَبالْمرصاد" [١] فتفسيره من الرصد يُقال رصدته إذا رقبته ، وتأويله تحذير العابد من تعدي حدود الله ومخالفة أوامره [٢] وقال أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي) شارحاً الفرق بين التفسير والتأويل والمعنى [٣] : إنَّ التفسير هو التفصيل ، وقال : كذا قال ابن عباس في قوله جلَّ ثناؤه : (ولا يأتونك بمثَلٍ إلا جئناك بالحقِّ وأحسنَ تفسيرا) [٤] ؛ أي ك تفصيلاً [٥] ، وأمَّا التأويل فآخر الأمر وعاقبته ، يُقال إلى أي شيءٍ مآل هذا الأمر ؟ أي مصيره وآخره وعقباه ، وكذا قالوا في قوله جلَّ ثناؤه (وما يعلم تأويله إلا الله) [٦] أي : لا يعلم الآجال والمدد إلا الله جلَّ ثناؤه . واشتقاق الكلمة من (المآل) وهو العاقبة والمصير ، وفي ذلك قول الأعشى [٧] :

---

(١) الفجر : ١٤ .

(٢) انظر المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر – ابن الأثير : ضياء الدين نصر الله بن محمد، تحقيق : أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة ــ القاهرة ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج١ ، ص٦٣ .

(٣) انظر الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي ، تحقيق محمد علي بيضون ، بلا ن ، بلا م ن ، ط١ ، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م ، ص١٤٤ .

(٤) الفرقان : ٣٣ .

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) – القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ ــ ١٩١٤م ، ج١٣ ، ص٢٩

(٦) آل عمران : ٧ .

(٧) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب الجدماميز ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص١٤

على أنَّهَا كَانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّهَا ∴ تَأَوُّلَ رِبْعِي السِّقَابِ فأَصْحَيَا [١]

وأمَّا المعنى فهو القصد والمراد فيُقال : عنيتُ بالكلام كذا أي قصدتُ وعمدتُ .

ظاهرة التأويل النحوي :

قد بينا سابقاً أنَّ التأويلَ هو حمل الكلام على غير الظاهر ليلتئم مع ما قعَّدوه من قواعد على الأعم الأغلب من كلام العرب ، فأولى النحاة التأويل اهتماماً بالغاً وخصوه بعناية فائقة ، حتى بات وكأنَّه جوهر الدرس النحوي ، فصار النحاة يتبارون فيما بينهم حتى جعلوا أرسخهم قدماً بالعربية هو من يكتشف موطنه ويحدد مواضعه ، فكان كثيراً ما يلجأون إليه كلَّما دعت الضرورة لاستعمال معنى أو تصحيح إعراب ، وقد قادهم الاهتمام بظاهرة التأويل إلى وضع ضوابطٍ لها وتقييدها بشروط نظرية كي لا يُساء إليه أثناء التطبيق . والحق أنَّ الالتزام بضوابط تلك الظاهرة كان أمراً نسبياً وفيما يلي تلك الضوابط [٢] :

أولاً : بيان مكان المقدر ، فالقياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يُخالف الأصل من وجهين : الحذف ووضع الشيء في غير محله .

ثانياً : تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل .

ثالثاً : بيان كيفية التقدير وذلك على النحو التالي :

أ/ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور بقدر ما أمكن .

ب/ تقدير الأولى بالتقدير .

رابعاً : مراعاة الصناعة الإعرابية عند التأويل ؛ لأنَّه من أجلها وُجد التأويل .

---

(١) معنى البيت أنَّ حبها كان صغيراً في قلبه فآل إلى العظم كالسقب وهو ولد الناقة الذي كبر حتى إذا استصحبته أمه صحبها .

(٢) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري ، ص٧٩٩ .

أقسام التأويل النحوي :

يمكن تقسيم التأويل النحوي إلى ضربين :

الأول : هو الذي يُؤدي إلى استكمال معنى من المعاني ويوافق الصنعة الإعرابية ، وهو تأويل مجموع على قبوله ؛ لموافقته العربية من وجه ولموافقته الصنعة الإعرابية من وجهٍ آخر .

الثاني : هو الذي يسد مطالب الصناعة الإعرابية المحضة فيُستجلب بأقيسة نظرية لا سند لها من المعنى ، ولعلَّ مثل هذا الضرب من التأويل يكون أكثر ضرراً وأبعد أثراً خصوصاً عندما يمس النصوص القرآنية التي لا تحتاج إلى تقدير فهي تامة المعنى ، وإنَّما قُدر ما قُدر فيها من أجل صنعة الإعراب أو من أجل قوانين نحوية مصطنعة . هذا ، فالأول تأويل لغوي مقبول ، والثاني تأويل صناعي مردود .

مظاهر التأويل في عملية التقعيد :

إنَّ من أهمَّ مظاهر التأويل في عملية تقعيد القواعد النحوية أربعة مظاهر وهي : الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات .

أ/ الحذف :

هو أهمَّ تلك المظاهر المذكورة سابقاً ؛ لذلك أفرد له ابن جني في خصائصه باباً أطلق عليه اسم (بابٌ في شجاعة العربية) [١] وذهب فيه إلى أنَّ معظم مظاهر التأويل تتمثل في الحذف [٢] ومن أمثلة الحذف (والله لا فعلت) وأصله أُقسم بالله ، ونحو قولك : (في ذمتي لأفعلنَّ كذا) فالمحذوف هو المبتدأ

(١) الخصائص – ابن جني ، ج٢ ، ص٣٦٢ .
(٢) انظر المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٦٢ .

وتقديره (قسمٌ) ، ومن ذلك حذف الأمر والنهي نحو قولك (زيداً) إذا أردتَ اضربْ زيداً ، و(إياك) إذا حذرته ، وكذلك حذف الفعل نحو قوله تعالى : (إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [١] والتقدير إذا انشقت السماءُ انشقتْ [٢] .

ب/ الاستتار (الإضمار) :

هو صنفان أولهما الضمير المستتر سواء أكان وجوباً نحو (أنا) في (أشكرُ) و(أنت) في (تشكر) و(نحن) في (نشكر) ، أو جوازاً نحو الضمير (هو) في قولك : (زيدٌ يقومُ) . وثانيهما هو إضمار (أنْ) في نصب الفعل المضارع ، سواء أكان ذلك عن طريق الوجوب في نحو وقوع المضمر بعد (لام) الجحود أو (حتى) أو (فاء) السببية أو (واو) المعية ، أو عن طريق الجواز بعد (اللام) التي ليست للجحود وكذلك (الواو) و(الفاء) و (ثمَّ) و (أو) إذا عُطفتْ على اسم خالص من التأويل بالفعل فيجب التأويل نحو قوله تعالى : (وما كان لبشرٍ إلا أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً فيُوحي بإذنه ما يشاء إنَّه عليٌّ حكيم)[٣] في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار (أنْ) ، والتقدير (أو أنْ يُرسلَ) ، و(أنْ) والفعل معطوفاً على (وحياً) ، ولو أظهرتَ (أنْ) في الكلام لجاز[٤] أو عن طريق الشذوذ في نحو قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من تراه)[٥]،

---

(١) الانشقاق : ١ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الأزهري: خالد بن عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م ، ج١ ، ص٧٠١ .

(٣) الشورى : ٥١ .

(٤) انظر الكتاب – سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م ، ج٣ ، ص٤٩ . وانظر المقتضب – المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج٢ ، ص٣٤ .

(٥) قاله النعمان بن المنذر للصقعب بن عمرو النهدي ، وقيل قائله النذر بن ماء السماء في الشقة بن ضمرة التميمي . انظر أمثال العرب – المفضل الضبي : ابن محمد بن يعلي بن سالم ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م ، ص٥٥ .

بنصب الفعل المضارع مع حذف (أنْ) وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدري الضعيف وبقاء عمله .

ج/ صوغ المصدر :

وذلك بواسطة حروف المصادر وأهمها خمسة حروف هي (أنْ ، أنَّ ، كي، لو ، ما) فهذه الحروف مع ما دخلت عليه تؤول بمصدر يعرب على حسب ما يقتضيه الوضع ومن ذلك قوله تعالى : (ولو أنَّهم صبروا حتى تخرجَ إليهم لكان خيراً لهم واللهُ غفورٌ رحيمٌ)(١)؛ أي (ولو ثبت صبرهم) أو (لو صبرهم ثابتٌ) (٢) .

وكذلك قوله تعالى : (فلولا أنَّه كان من المسبحين) (٣) ؛ أي (فلولا تسبيحه ثابتٌ) أو (فلولا وُجد تسبيحه) (٤) .

د/ التقدير في الجمل والمفردات :

وأهمَّ ما يمثله الجمل التي لها محل من الإعراب ، ويظهر التأويل فيها بجعلها محلاً لمفرد كان حقه أن يكون في مكانها ، ومن ذلك قولك : (خرج الطفلُ وهو يبكي) فجملة (وهو يبكي) جملة حالية تقدر بمفرد (باكياً) .

نقد التأويل :

كان التأويل عبارة عن وسيلة لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد والنصوص المخالفة لتلك القواعد المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ، أمَّا ما لا

---

(١) الحجرات : ٥ .

(٢) انظر الجنى الداني في حروف المعاني – المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن عبد الله بن علي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، ص ٤١٠ .

(٣) الصافات : ١٤٣ .

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح – الأزهري ، ج١ ، ص٣٠٣ .

يُنسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفضُ هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه وكان التعبير عن هذا الموقف في أكثر الأحيان بالرفض والتخطئة (١) فواجه التأويل نقداً كبيراً من قبل كثير من العلماء قديماً وحديثاً ، وعلى مقدمة هؤلاء العلماء ابن حزم الظاهري وفي ذلك يقول : "وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللُّغة فرض لا يجوز تعديه إلا بنص أو إجماع ؛ لأنَّ من فعل غير ذلك أفسد اللُّغة كلَّها والشرائعَ كلَّها والمعقولَ كلَّه" (٢) وذهب إلى فساد وبطلان اشتقاق النحاة للاسم من (السمو) أو (الوسم) ، كما ذهب إلى عدم اشتقاق الاسم من شيء بل هو اسم موضوع مثل : (حجر وجبل وخشبة) وسائر الأعلام (٣) .

وثاني هذه الدعوات ــ دعوات إلغاء التأويل ــ دعوة ابن مضاء القرطبي، الذي دعا إلى إلغاء التأويل والعامل والعلل والتدريبات غير العملية ، وقد انتهج ابنُ مضاء نهج ابن حزم الظاهري ، فألَّف كتاب (الرد على النحاة) (٤) .

وكذلك ممَّن رفض التأويل أبو سهل الهروي الذي يرى أنَّه ليس هنالك ما يدعو إلى التكلف والتأويل والتقدير ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأجدر بالقبول ممَّا يحتاج إلى تأويل (٥) .

---

(١) انظر مقدمة كتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك – ابن هشام : عبد الله بن يوسف ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بلا م ن ، بلا ط، بلا ت ط، ج١، ص١٣.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل – ابن حزم الظاهري : أبو محمد علي بن أحمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج٣ ، ص٣ .

(٣) انظر المصدر السابق ، ج٥ ، ص٢٠ .

(٤) انظر كتاب الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، بلا ت ط ، ص٧٦ .

(٥) انظر إسفار الفصيح – الهروي أبو سهل محمد بن علي بن محمد ، تحقيق : أحمد بن سعيد محمد قشقاش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ــ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، ج١ ، ص٢١٦ .

وحمل المحدثون لواء التأويل ، حيث اتهم فريقٌ منهم ابن فارس بالظن والتخمين والتأويل البعيد والبعد عن القياس ، كما اتهموه بالتحليل العقلي والتكلف والتعجل والتخليط والافتيات والاصطناع والتعسف والشطط وغير ذلك [١] فكان من بين ما أُتهم به التأويل البعيد .

ومن أكبر دعاة المحدثين لإلغاء التأويل عباس حسن صاحب كتاب (النحو الوافي) ، حين تحامل على التأويل أيَّما تحامل وذمَّه أيَّما ذم في غير ما موضع من كتابه المذكور آنفاً ، وقد رصدتُ بعضَ العبارات التي تدلل على تحامله على التأويل ومن ذلك قوله : "...وبهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل" [٢] وقوله : "...ولم نجد بدَّاً من التمحل المعيب والتأويل البغيض" [٣] وقوله : "ولو لم نأخذ بهذا الرأي لوقعنا في لجة غامرة من التمحل والجدل الذي لا خير فيه" [٤] وقوله : "فما الحاجةُ إلى التقدير والتأويل بغير داعٍ" [٥] بل ذهب إلى أنَّ للنحاة في في تعليل كثيرٍ من الأوجه آراءً قائمة على التكلف والتأويل والحذف والزيادة بغير حاجة ماسَّة إلا رغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة [٦] والعربُ لا يعرفون التكلف ولا التأويل ، والأحسن أنْ يُرفض ذلك الأسلوب أسلوب التأويل . كل ما سبق يبين وبشكلٍ واضح موقف هذا العالم من التأويل.

---

(١) انظر تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم – الصاعدي : عبد الرازق بن فرج ، عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م ، ج١ ، ص١٥١ .

(٢) النحو الوافي– عباس حسن ، دار المعارف ، بلا م ن ، ط١٥ ، بلا ت ط ، ج٢، ص١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ج١ ، ص٦٦٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ص٦٦٧ .

(٥) المصدر السابق نفسه ، ج٢ ، ص٣١ .

(٦) انظر المصدر السابق نفسه ، ج٤ ، ص٢٠ .

وفي عام ١٩٣٨م شكلتْ وزارة المعارف المصرية لجنة لتنظر في أمر تيسير النحو واللُّغة على وجه العموم ، ومن أفراد تلك اللجنة طه حسين و أحمد أمين و علي الجارم ، وقد اُشترط على هذه اللجنة تحاشي المساس بأصل اللُّغة العربية وحصر المجهود في البحث عن وسيلة مناسبة لتيسير طرق تدريس العربية فقط ، وبعد بضعة أسابيع تقدمت اللجنة بمقترحاتها ، ووضحت فيها عجز النحو الموروث وقواعده عن أداء دوره في تقويم اللسان وخدمة العلم ، وإنَّه لابدَّ من التخلص من العلل والجدل وكثرة المصطلحات ، كما أوصت بجملة من التوصيات جاء في مقدمتها ــ وهو ما يهمنا ــ التخلي عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي سواء أكان في الجمل أو المفردات وإلغاء تقدير الضمائر المستترة في نحو : (زيدٌ قائمٌ) وفي هذا دعوى واضحة إلى إلغاء التأويل من جذوره [١] .

ولا بدّ أن نشير إلى أنّ التأويل نشأ بالبصرة وكثر عند نحاتها لتطرد قواعدهم ، وتقدم بتقدم النزعة الكلامية ، فكل ما خالف قواعدهم أولوه ، ولجأ إليه نحاة الكوفة أيضاً ولكن بصورة أقل مقارنة بالبصريين على الرغم ممَّا في المذهب الكوفي من بساطة ويسر وتوسع واحترام للغة وتقديس للأعراب وبعدٌ عن التكلف ؛ ولكنّ أخطر ما يُعاب على مذهبهم أنَّه ربما يوقع في الفوضى والاضطراب في ظواهر اللُّغة وذلك لقلة التأويل ، ولو أنَّنا جوزنا استخدام ما شذَّ وما ندر أو جوزنا حديث الآحاد من كلام العرب لما تمكن النحاة من وضع قواعدٍ تصف لغة العرب وتمكن ــ في ذات الوقت ــ المتكلمين من أنْ يحذو حذوها ،

---

(١) انظر التأويل في النحو العربي عند البصريين ، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، إعداد : محمد علي حريكة ، إشراف الدكتور عثمان الفكي بابكر ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية ، ١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٣م ، ص٣٥ .

ولو كان ذلك كذلك لصحَّ قولُ القائلِ : لا تتحرج في الكلام فإنَّـــه مهمـــا أخطـــأتَ فستجد لك وجهاً في العربية تصح به عبارتك .

وعلى أية حال علينا أنْ نُسلِّمَ بضرورةً بوجود التأويل ، ولكـــن بالمقابـــل ينبغي أنْ يُضبط استخدامه ، وأنْ يُتَجَنَّبَ الغلو فيه ، فما دخل الإسراف في شيء إلا شانه ، وما وُجدَ إسرافٌ إلا وبجانبه حقٌ مَضِيْع . وعليه فإنَّ التأويل هو أحـــد الأسس التي بُنيت عليها قواعد النحو العربي .

رابعاً : العامل النحوي :

معنى العامل النحوي :

العامل في اللُّغة من يعمل على الدوام وإنْ قلَّ [١] ، وعرَّفه ابن الحاجب بقوله : "العاملُ ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب" [٢] بينما عرَّفه عباس حسن بقوله : "هو ما يُؤثِّر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما" [٣] .

وممَّا سبق يتبين لنا أنَّ العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً ، أو هو ما أثَّر رفعاً أو نصباً أو جرَّاً أو جزماً في آخر الكلمة المعربة من فعلٍ أو حرفٍ أو اسمٍ .

ماهية العمل النحوي :

المرادُ بالعمل النحويِّ بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات العربية في التركيب العربي للجملة وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه ، فأثر العامل في المعمول ليس لفظياً فقط بل يشمل المعنى أيضاً ، فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تعبَّر عن مسمياتها تعبيراً مجرداً، بل تعبر عنها بقيد اتّصافها بما يدل على ذلك العمل ، سواء على جهة الوقوع منه أو عليه أو إضافته به ، ولكلٍ من هذه الحالات نمطٌ إعرابيٌّ خاص . فتأثيرُ العامل في المعمول تأثيرٌ مزدوجٌ في اللفظ وفي المعنى [٤] .

---

(١) انظر العوامل المائة النحوية في أصول العربية – الجرجاني : أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن ، تحقيق : البدراوي زهران ، دار المعارف ، بلا م ن ، ط٢ ، بلا ت ط ، ص٧٣ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك – الصبان : أبو العرفان محمد بن عليّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م ، ج١ ، ص٧٢ .

(٣) النحو الوافي – عباس حسن ، ج١ ، ص٧٥ .

(٤) انظر ظاهرة الإعراب في العربية – عبد الكريم الرعيض ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ــ ليبيا ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٩٠م ، ص٣٢٣ .

تاريخ نظرية العامل :

يرجع تاريخ نظرية العامل إلى نشأة النحو الأولى على يد البصريين ، وهنالك الكثير من النصوص التي يمكن أنْ نجزم من خلالها بقدم هذه النظرية وإرجاعها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه ، والدليل على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه من قواعد نحوية مبنية على أساس تلك النظرية ومن ذلك قول الخليل : "(إنَّما) لا تعمل فيما بعدها ، كما أنَّ (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل"(١) ، وكذلك قوله : "وعلَّته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء..." (٢) .

أمَّا سيبويه نفسه فقد صاغ عنواناً من عناوين كتابه تحت مسمى : (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) (٣) .

وجدير بالملاحظة أنَّ الخليل وسيبويه لم يتحدثا عن نظرية العامل ولم يتناولاها بالوصف ، وإنَّما استخدماها في تقعيد قواعدهم النحوية ، ولعلَّ هذا إنْ دلَّ إنَّما يدل لا على عدم أهمية نظرية العامل عندهم بل يدل على أنَّ هذه النظرية مستوعبة لكل مسائل النحو وقضاياه ، وهي من الوضوح بمكان بحيث لا تُحوج إلى إفراد الحديث عنها ، فهي أساس عملية التقعيد وقطب رحاه .

وعليه ليس من الخطأ القول بأنَّ تاريخ نظرية العامل يرجع للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتوسَّع فيها النحاةُ من بعده ، حتى خرجت بالصورة التي عرفناها بها اليوم .

---

(١) الكتاب – سيبويه ، ج٢ ، ص١٣٨ .
(٢) المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٠ .
(٣) المصدر السابق نفسه ، ج٢ ، ص١٣١ .

أقسام العوامل النحويَّة :

قسَّم عبد القاهر الجرجاني العوامل النحوية إلى مائة عامل ، وهي في جملتها تنقسم إلى قسمين هما : عوامل لفظية وعوامل معنوية ، فاللفظيةُ تنقسم إلى سماعية وقياسية ، أمَّا السماعيةُ منها فهي واحدٌ وتسعون عاملاً ، وأمَّا القياسية فهي سبعة عوامل ، وأمَّا المعنوية فعاملان . فالسماعية كالحروف (حروف الجر والحروف المشبَّهة بـ (ليس)...إلخ) والأسماء مثل : (أسماء الشرط) . والقياسية مثل : (الفعل والمشتقات العاملة) . والعاملان المعنويان هما: (الابتداء) في المبتدأ ، و(التجرد من الناصب والجازم) في الفعل المضارع ، أو مشابهة الفعل المضارع للاسم [١]

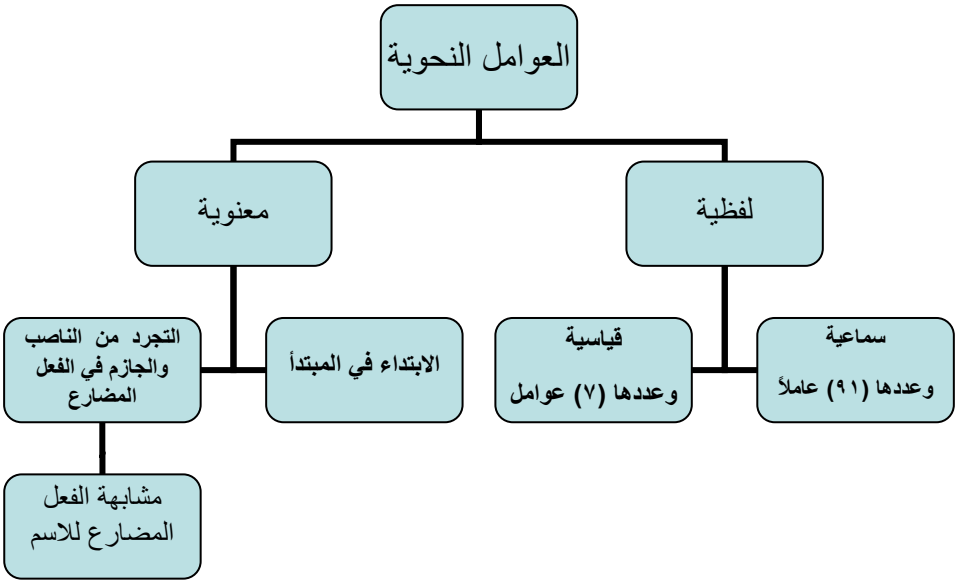

وفي ذلك يقولُ ابن جني : "وإنَّما قال النحويون عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي سبباً عن لفظٍ يصحبه كـ (مررْتُ بزيدٍ) و

(١) انظر العوامل المائة النحوية في أصول العربية – الجرجاني ، ص٧٣ .

(ليت عمراً قائمٌ) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ..." [١] .

والأصلُ في تلك العوامل هي العوامل اللفظية ، فإذا تعذَّر على النحاة إيجاد العامل لفظاً صريحاً أو تقديراً بلفظ لا يخلُّ بالمعنى قالوا بالعامل المعنوي كما في رفع المبتدأ والفعل المضارع ، والملاحظ أنَّ هذه العوامل المعنويَّة هي عملٌ عقليٌّ يحتاج إلى إمعان نظرٍ وتدبر ، بحيث يكون العامل المعنوي أمراً منطقياً يقبله العقل ويتناسب مع المقول الذي تعذَّر عليهم إيجاد عاملٍ لفظيٍّ له .

حقيقة العوامل النحويَّة :

الحقُّ أنَّ ما أُطلق عليه العوامل هي ليست عوامل حقيقية وإنَّما هي أفكار عقلية منطقية وُضعتْ لتكون مؤشراً على ظاهرة الإعراب لتكون معيناً لمعرفة أحوال أواخر الكلمات الواردة في التركيب العربي ، وإنَّما الرافعُ والناصبُ والجارُّ والجازمُ هو المتكلم ، وفي ذلك يقولُ ابن جني : "... هذا ظاهرُ الأمر وعليه صفحة القول ، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره" [٢] ، فالعربيِّ لا يحتاج لمؤشر ليضع على أواخر ألفاظه علامات إعرابية ، وإنَّما دليلُهُ هو فطرته وسليقته التي فُطر عليها ، ولكن من أراد أنْ يحذو حذو العرب في كلامها فهو بالتأكيد يفتقر لتلك الفطرة والسليقة ؛ لذلك هو في أمس الحاجة إلى مؤشر يهديه إلى مواضع الرفع والنصب والجرِّ والجزم ؛ لذلك وضع النحاة هذه النظرية العقلية لتكون معيناً في فهم نهج ونسق العرب في إعراب أواخر ألفاظهم الواردة في تراكيبهم على نسجهم ومنوالهم نفسه .

---

(١) الخصائص – ابن جني ، ج١ ، ص١١٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج١ ، ص١١٠ .

نظريَّةُ العامل :

عندما فرغ النحاةُ من جمع المادة اللُّغوية أطالوا النظر في جمل المادة المجموعة وما تتركب منه من ألفاظ ، وأمعنوا النظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة (الألفاظ) واضعين المعنى في الاعتبار ، قاصدين بتلك الإطالة وإدامة النظر إيجاد طريقة تمكنهم من ضبط التغيرات ، وبها تُربط مكونات الجملة وتكون مفسَّرة لنظامها ومعينة على كشف العلاقات بين عناصر الجملة فاهتدوا إلى نظرية العامل . وهي نظرية تقوم على فكرة ثلاثية الأجزاء ، جزؤها الأول هو العامل والثاني هو المعمول والثالث هو الأثر . أمَّا العاملُ فهو أنْ تكون الكلمةُ طالبةً لغيرها ، وأمَّا المعمولُ فهو أنْ تكون الكلمةُ مطلوبةً ، وأمَّا الأثرُ فهو ما نجم عن ارتباط العامل بالمعمول ، ومحل هذا الأثر هو المعمول .

وتقوم هذه النظرية على أصل مؤداه أنَّ العناصر اللُّغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثر . وهذه النظرية عند النحاة هي أساس لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به .

وبُنيت نظرية العامل كما تقدم على أساس أنَّ التركيب العربي للجملة لا يتم إلا بتفاعل تلك العناصر الثلاث السابقة ، فوجود أحدها يمثل دليلاً قاطعاً على وجود الآخر ، فإنْ لم يكن وجوداً حقيقياً فهو وجود افتراضي يُقدر على أنَّه منويٌّ به في ذهن المتحدث ، ساقط من السياق بدليلٍ ، حيث لا يُعقل أنْ يُوجد عامل دون محلٍّ لهذا الأثر ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر بجامعٍ من العلاقة الاستلزامية المنطقية ، فإنْ ظهر في السياق اللُّغوي ما من شأنه أنْ يكونَ عاملاً ثم خفي معموله وجب أنْ يُقدر له معمولاً يكون محلاً لأثره بمقتضى تسوية صنعة الإعراب، فليس هنالك رافعٌ إلا وهنالك لفظٌ مرفوع دلَّ قطعاً على رافعٍ يرفعه مهما استتر ، فإنْ لم يكن ظاهراً فهو محذوفٌ أو مضمرٌ ولا سبيل لغيره ، وكذلك الحال في الألفاظ المنصوبة والمجرورة والمجزومة .

فتقوم نظرية العامل على أساس ترابط بين أجزاء الجملة ، هذا الترابط قائم على أساس العمل والمعمول والسبب والمسبب والمؤثر والأثر ، فالعامل يمثل علَّة وجود الإعراب في المعمول ، والعامل يعمل في المعمول ، والقاسم المشترك بينهما الأثر ، وهذا الأخير هو العلامات الإعرابية التي على أواخر الكلمات (المعمولات) .

وأدرك النحويون وهم يحللون التراكيب أنَّ الأفعال والحروف عاملة بالأصالة ، وأنَّ الأسماء لا أصالة فيها ؛ لأنَّها تعتورها المعاني ، والإعرابُ خاصٌ بها ، ويعمل منها ما أشبه الفعل أو ضُمِّنَ معنى الفعل أو ناب عنه فعمل عمله ، كما أدركوا أنَّ الفعل أقوى العوامل ؛ وعلةُ ذلك أنَّه حدثٌ ترتبط به متعلقات أو مقيدات تحدد جهة من جهاته كالعلة والزمان والمكان والهيئة ، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص ، وقد ورد هذا المصطلح (القوة) ملازماً لمصطلح العمل في كتاب سيبويه وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل على النحو التالي [١] :

١/ **قوة الفعل** .

٢/ **قوة اسمي الفاعل والمفعول** .

٣/ **قوة المصادر** .

٤/ **قوة بقية الصفات** .

٥/ **قوة ما يجري مجرى الفعل** .

ونلاحظ من هذا التصنيف أنَّ القوة تقل كلَّما انتقلنا من درجة إلى أُخرى ، وتتوقف قوة الفعل على حاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاته .

---

(١) انظر الكتاب – سيبويه ، ج١ ، ص٢٥٠ .

وقام النحاةُ بتقسيم الأفعال من حيث العمل إلى لازمة ومتعدية ، والمتعدية إلى متعدية لواحد ولاثنين ولثلاثة مفاعيل .

كما قسموها كذلك إلى متصرفة وجامدة نحو : (نعم وبئس وعسى) وقالوا بنقصانها عن الفعل المنصرف في العمل ؛ لأنَّ التركيب الذي تقع فيه يحمل على حالة خاصة [١] ، كما قسموها أيضاً إلى تامة وناقصة ، فالناقصة يقتصرُ عملُها على رفع المبتدأ ونصب الخبر ، ولا تمتد في تأثيرها إلى غيرها ؛ والعلَّة في ذلك أنَّ هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث ولم يبقَ له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمن ، فصار بهذا كالأفعال المساعدة في اللُّغات الأخرى [٢] .

وهذا وقد جعل النحاةُ للأفعال الأصالة في العمل ، ويطلق الأصل على عدة معاني في النحو العربي ، فقد يُراد به ما تستحقه القاعدة أو الأكثر الغالب أو الأقدم وغيرها من المعاني ، والفرع بخلافه [٣] .

وعليه فإنَّ النحاة جعلوا الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب وإنَّها الأصل في العمل ، وكل ما سواها محمولٌ عليها ومشبه بها، فهي تفوق الأسماء والحروف لأنَّ معمولاتها كثيرة ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : "أصلُ العمل إنَّما هو للأفعال وإذا عُلِم ذلك فَلْيُعْلَم أنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول " [٤] .

---

(١) انظر أصول النحو العربي – محمد خير الحلواني ، الأطلسي ، بلا ن ، الدار البيضاء ، بلا ط ، بلا ت ط ، ص١٥٠ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٣) انظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي – حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان ــ الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١م ، ص٧٥ .

(٤) شرح المفصل – ابن يعيش : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط ، ج٦ ، ص٨٧ .

ويلي الفعل في قوة العمل ما أشبهه من الأسماء وفق السلمية السابقة في تصنيف سيبويه ، إذ تدرجت الأسماء في انتقالها من القوة إلي الضعف بناءً علي درجة علاقتها بالفعل ، فكلَّما ازدادت منه قرباً ازدادت قدرةً علي العمل ، وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها (١) .

ومن هنا كان أقواها اسم الفاعل ففيه من المعنى ما في الفعل ويليه اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل ، وهذا الأخير يندر عمله لبعد شبهه اللفظي والمعنوي عن الفعل ، أمَّا الحروف فهي أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوة والعمل .

والعامل من الحروف ما كان مختصاً غالباً بفعل كأحرف النصب والجزم أو باسم كأحرف الجر وإنَّ وأخواتها ، وأمَّا ما لم يختص بفعلٍ أو اسمٍ فليس بعامل كأحرف العطف ، وكما تتفاوت الأفعال قوةً وضعفاً أصالةً وفرعاً كذلك تتفاوت الحروف .

وقد حدَّد النحاةُ أنواعَ العوامل وما تتطلبه عددياً من المعمولات وما يطرأ عليها من تحول عن أصل ما وُضعت له ، فتُعمل أو تكف أو تلغى أو تعلَّق أو تُضمَّن أو تنازع ونحو ذلك ممَّا له أثرٌ في الاتصال والانقطاع في مجال العامل ، ولهذا الاتصال والانقطاع أثرٌ في الإعراب وفي تحديد طول الجملة وقصرها .

ولاشكَّ أنَّ توسع النحاة المقعدين في نظرية العامل ساعد على وصف الظاهرة اللُّغوية ومعرفة مكوناتها وفهم دلالاتها ، وكما أنَّ الكلام العربي يكتسب أهميته وفائدته من انضمام جمله بعضها إلى بعض ، فإنَّ تلك الجمل ــ كذلك ــ تكتسب أهميتها وفائدتها بانضمام ألفاظها وكلماتها بعضها إلى بعض ، وهذا الانضمام هو ما أطلق عليه النحاة اسم (نظرية العامل) ، فعن طريق هذه النظرية توصل النحاة إلى معرفة العلائق الرابطة بين أجزاء الكلام .

---

(١) انظر المصدر السابق ، ج٦ ، ص١٦٢ .

وابتدع النحاةُ نظريةَ العامل من منطلق المنطق العقلي ؛ إذاً هي عملٌ منطقيٌّ عقليٌّ صرف ، وقد شمل هذا العمل العقلي مظهرين ، أولهما المظهر اللفظي القائم على اختلاف العلامة الإعرابية ، وثانيهما المظهر المعنوي المبني على الوظائف النحوية ودلالاتها ممَّا يدل على أنَّ النحاة راعوا في نظريتهم معالجة تضامن المبنى والمعنى .

وارتكزت هذه النظرية ــ نظرية العامل ــ على أساس المسند والمسند إليه ، فكان الإسناد هو أحد الأسس التي دارت عليها نظرية العامل ، الأمر الذي وسم الجملة العربية بالتغير الحركي في بنائها الذي نتج عنه تغير معنوي .

وبناءً عليه نقول إنَّ نظرية العامل عبارة عن منطق عقلي بيَّنَ علاقة انضمام العناصر اللُّغوية بعضها إلى بعض ، هذه العلاقة الانضمامية هي ذات نظرية العامل العقلية .

وفي تقديرنا أنَّ النحاة قد وُفّقوا وإلي حدٍ كبير في هذا العمل العقلي ، وهو ابتداع نظرية بهذا الذكاء ، ولعلَّ من مظاهر هذا النجاح هو عدم تعثر النحاة في إيجاد عواملٍ لفظيةٍ تصف مواضع الإعراب . وفي أمر وجود عاملين معنويين فقط ما يؤكد على نجاحهم وتوفقهم في وصف لغة العرب وتبيين مواضع الإعراب. وإنَّ في أمر اهتدائهم بهذين العاملين المعنويين خير دليلٍ على نجاحهم في تحقيق أهدافهم من اطراد قواعدهم ونجاح هذا الاطراد في وضع قانونٍ يمكِّن من وصف لغة العرب ومحاكاتها على طريقتهم وأساليبهم في الصياغة والتركيب وإنْ لم يكن لهذه النظرية أساس في واقع عقول العرب .

والحقُ أنَّه لولا نظريةُ العامل لما تسنى للمتحدث أنْ يعرف مواضع الرفع والنصب والجر والجزم في كلامه ، فهي ــ في اعتقادنا ــ عملٌ عقليٌّ عظيم خدم عملية التقعيد أيّما خدمة ، مع ما فيها من سلبيات كإدخال التأويل والتقديرات في النحو العربي .

وأخيراً نقول إنَّ نظرية العامل هي أكبر عمل منطقي عقلي دخل في إعداد النحو العربي وتقعيد قواعده من لغة العرب .

نقد نظرية العامل :

لم يلقَ أصلٌ نحوي من الهجوم والنقد من قبل المحدثين ما لقيه العامل ، فقد كشروا له عن أنيابٍ وسلقوه بألسنةٍ حداد ، وأصبح القول بهدم نظرية العامل سنة المجددين ، فكثر الحديث قديماً وحديثاً حول قضية العامل ؛ فقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأساسها وأصولها وقواعدها ومشكلاتها وما خلفته من آثار ، كما تناولت تلك الدراسات موقف العلماء والنحاة منها قديماً وحديثاً .

أمَّا القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا ، ورضوا بها تمام الرضى ، ولم يخرج عليها إلا نحوي أندلسي واحد وهو ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة) .

وأمَّا المحدثون ــ فعلى نحو ما ذكرنا سابقاً ــ فقد اصطخب جدلُهُم حولها بين مؤيدٍ لها ومعارض ، منكرٍ لها ومتمردٍ عليها ، بل حاولوا جاهدين هدم أُصولها ، لكنهم بالمقابل لم يقدموا بديلاً يقوم بما قامت به نظرية العامل ، فإنَّهم ــ مع علو قدرهم ــ لم يتفقهوا بفقه البدائل ، فالإسلامُ مثلاً ــ وهو حضارة عالمية ــ عندما حرَّم الزنا أحلَّ الزواج وعندما حرَّم الربا أحلَّ البيع وعندما حرَّم الخبائث أحلَّ الطيبات ، فوضع بديلاً لما حرَّم ، إلا أنَّ هؤلاء المحدثين لم يفعلوا ذلك ، فنادوا بهدم نظرية العامل دون أن يضعوا بديلاً لها ، فبدلاً من أن يُلعن الظلام كان ينبغي أن تُوقد شمعة ، ولعلَّ هذا هو سبب عدم نجاح دعواهم ، أضف لهذا السبب متانة وقوة تلك النظرية .

فهذا إبراهيم مصطفى قد نادى بتخليص النحو من نظرية العامل وسلطانها، وقال بأنَّه خيرٌ كثير وغايةٌ تقصد ومطلبٌ يُسعى إليه ورشادٌ يسيرُ

بالنحو في طرقه الصحيحة بعد أن انحرف بها آمادا ، وكاد يصدُ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوةٍ على الإرادة ومزيَّة التصوير [١] .

وذهب مذهبه عباس حسن صاحب كتاب (النحو الوافي) وغيره كثر ، وأكدوا جميعاً علي أنَّ العامل مشكلة واضحة الأثر في تقعيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع ، وكل هؤلاء استندوا على فكرة ابن مضاء القرطبي وهي هدم نظرية العامل التي جاء بها في كتابه (الرد على النحاة) .

وإنِّنا نرى فيما نرى أنَّ الحق مع أصحاب النظرية وهم النحاة المقعدون ، ولسنا نزعم أنَّ النحاة الأوائل معصومون ولا أنَّ آراءهم مقدَّسة ، ولكننا نقولُ :

إنَّ هذا الرعيل الأول من النحاة قد طال بحثهم في لغة العرب ، وكانوا قريبي العهد من الأعراب ، فشافهوهم وأخذوا عنهم ، أضف إلى ذلك أنَّ هذه النظرية متينة قد تعاقب عليها مئات العلماء تنقيحاً وتهذيباً ، فقبلها عددٌ كبير من الأجيال ، فلا يصح أنْ تُلغى لطائفةٍ من الملاحظات أو بعض المآخذ ، فمن الأولى أنْ يُشغل بتنقيحها وتهذيبها على الوجه الصحيح بدلاً عن هدمها ، وإلا فليأتِ من أراد هدمها بالبديل الكافي والفكر الشافي ليحل محلَّ ما أبطل .

وعلى الرغم من هذا وذاك ظلَّتْ نظريةُ العامل باقية ثابتة على قرارها لم تزلزلها أراء الناقدين ولا أفكار المبطلين لها على مرَّ العصور ؛ وذلك لأنَّ فكرة النحو العربي قد بُنيت على أساس تلك النظرية ؛ لذلك كانت من الأهميَّة بمكان وما زالت ، فكل القواعد النحوية تقوم على أساس العمل والمعمولات ؛ لذلك مثلت هذه النظرية حجر زاوية عملية التقعيد النحوي ، فلعبت دوراً منوطاً في فهم الإعراب واطراد القواعد وإلباسها الصورة العقلية المنطقية .

---

(١) انظر إحياء النحو- إبراهيم مصطفى، بلا ن، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م ، ص٣١ .

خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته :

اعتمد النحاةُ في تقعيد القاعدة النحوية على خمسة أصول ، الأصل الأول منها نقلي وهو السماع ؛ وبقية الأصول الأربعة عقلية منطقيــة وهــي القيــاس والتعليل والتأويل ونظرية العامل وهذه الأصول العقلية الأربعة هي موضوع هــذه الورقة .

أمَّا السماعُ فهو المادة المجموعة أو هو لغة العرب أو هو المادة الخــام التي منها تمَّ الاستقراء والاستنباط ؛ إذاً هو الأساس الذي عليه وُضعتْ القواعــد النحوية ومنه انطلقت العملية التقعيدية ، وهو أصل نقلي .

وأمَّا القياسُ فهو العمل العقلي الذي مكَّن مــن إنشــاء وتــأليف الصــيغ والأساليب التي لم يتسنَّ لجامعي اللُّغة سماعها ، فقدم لنا القياسُ صيغاً وأساليب وفق صيغ وأساليب العرب ؛ إذاً هو الأداة التي مكنت النحاة من حمل ما لم يُنقــل على ما نُقل ، ولولا هذا العمل العقلي المنطقي لحُصر الكلام الفصيح فقط في تلك المادة المجموعة وما تعداه فهو ليس من كلام العرب ، فالمادة المسموعة ــ على كثرتها ــ قليلة إذا ما قُورنت بما يُستخدم من كلامٍ عند العرب .

أمَّا التعليلُ فقد تجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص . فبيَّنَ الحكمة الواعية العميقة من نســج كلام العرب على هذا النظام المتناهي في الدقة والإبداع ، كما مثَّل ســنداً ودعمــاً وبرهاناً على صحة القاعدة النحوية ، فهو عملٌ عقليٌّ جليــلٌ وعظــيم، وتــزداد عظمتُهُ إذا ضُبط استخدامه بضوابط تمكنه من تحقيق الغاية التي أُوجد من أجلها.

أمَّا التأويلُ فهو العمل المنطقي العقلي الــذي أدَّى إلــى اطــراد القواعــد النحوية وانتظامها ، وقد تمثل دوره في عملية التقعيد النحوية في تفسير ما خرج عن إطار الأساليب العامَّة والغالبة التي وُضعت منها قواعد ثابتة حتى يلتقي مــا

شذَّ بما تُوصِّل إليه بالاستقراء التام ؛ إذاً هو أداة حفظَتْ اللُّغة من الاضطراب والفوضى .

أمَّا نظريةُ العامل بتضافرها مع الأصول السابقة فقد مثلت البنية العامَّة لنظرية النحو العربي ، وهي في تقديرنا عبارة عن إعجاز عقلي يستدعي العجب ويُبهر العقل ويدعو إلى التأمل في مدى عظمة الجهد المبذول من قبل النحاة في تقعيد قواعد للغة العرب ، فهي نظرية متينة ظلَّتْ صامدة رغم عواصف النقاد قديماً وحديثاً ، فلم يستطع أحدٌ أنْ يزلزل أركانها رغم المحاولات المستمرة ، كما لم يتمكن أحد من الإتيان ببديلٍ لها ، وهي عمل منطقي استوعب كل الأدوات المنطقية السابقة مع توظيفها وربط بعضها ببعضها الآخر ، وكذلك هي العمل العقلي الذي مكَّن من اكتشاف العلائق بين كلمات العربية في الجملة الواحدة ، كما مكَّنت من الكشف عن أثر تلك العلائق بين ألفاظ العربية ، فكان لهذه النظرية القدح المعلَّا في رسم منهج التقعيد ، بل مثلت حجر زاوية عملية التقعيد .

وليس من الخطأ في شيء إذا قلنا إنَّ كلَّاً من القياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل ــ جميعها ــ عبارة عن عمل عقلي منطقي جعل من تلك المادة المسموعة ذات قيمة علمية . ولولا هذا الصنيع العقلي المنطقي لما تمكَّن النحاةُ من تقعيد قواعد للغة العرب الثرَّة ، فعن طريق هذا الصنيع المنطقي فقط تمكن النحاة من استقراء وتحليل وفهم اللُّغة ومن ثَمَّ الاهتداء لقواعد هذه اللُّغة المتفردة من بين كل اللُّغات .

وبناءً على ما تقدّم توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي على النحو التالي :

(١)اعتماد النحاة في تقعيد القاعدة النحوية على خمسة أصول ، الأصل الأول منها نقلي وهو السماع ، وبقية الأصول الأربعة عقلية منطقية وهي القياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل .

(٢) القياسُ عمل عقلي مكَّن النحاة من إنشاء وتأليف الصيغ والأساليب التي لم يتسنَّ لجامعي اللُّغة سماعها .

(٣) تجاوز التعليل تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان به على هذا الوجه المخصوص ، فبيَّن الحكمة الواعية العميقة من نسج كلام العرب على هذا النظام المتناهي في الدقة والإبداع .

(٤) التأويل هو الأداة التي مكَّنتْ النحاة من التوفيق بين قواعدهم وما خالفها من كلام العرب ، وهو عمل منطقي عقلي أدَّى إلى اطراد القواعد النحوية وانتظامها .

(٥) عدُّ نظرية العامل النحوي بتضافرها مع الأصول الأخرى البنية العامة لنظرية النحو العربيّ .

(٦) تمكّنُ نظرية العامل النحوي من وصف علاقة التضام بين ألفاظ العربية في التركيب وصفاً صحيحاً دقيقاً .

(٧) هدم نظرية العامل النحوي يعني هدم النحو العربي جملةً وتفصيلا .

(٨)عدم وجود بدائل لنظرية العامل عند الداعين لهدمها من المحدثين يجعل حججهم في مطلبهم واهية .

وتوصي الدراسة في هذا الختام بضرورة عمل دراسة متعمقة في نظرية العامل بين القدامى والمحدثين .

المصادر والمراجع :

١/ القرآن الكريم .

٢/ إحياء النحو – إبراهيم مصطفى ، بـــلا ن ، القـــاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـــــ ــ ١٩٩٢م .

٣/ أخلاق الوزيرين ، مثالب الوزيرين ، أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميـــد – أبو حيان التوحيدي : علي بن محمد بن العباس ، تحقيق : محمد بن تاويـــت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، ط١٤١٢هـــــ ــ ١٩٩٢م .

٤/ أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري – المســـيلاتي : نور حسن حامد ، دار الفضيل ، بن غازي ــ ليبيا ، بلا ط ، بلا ت ط .

٥/ إسفار الفصيح – الهروي أبو سهل محمد بن علي بن محمد ، تحقيق : أحمد بن سعيد محمد قشقاش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المنورة ، المدينة المنورة ـــ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠هـــــ .

٦/ أُصول النحو العربي – محمد خير الحلواني الأطلسي ، بلا ن ، الدار البيضاء ، بلا ط ، بلا ت ط .

٧/ أمثال العرب – المفضل الضبي : المفضل بن محمد بن يعلي بن سالم ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٠١هـــــ ــ ١٩٨١م .

٨/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحـــويين البصـــريين والكـــوفيين – ابـــن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركـــات كمـــال الدين ، المكتبة العصرية ، بلا م ن ، ط١ ، ١٤٢٤هـــــ ــ ٢٠٠٣م .

٩/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بلا م ن ، بلا ط ، بلا ت ط .

١٠/ الإيضاح في علل النحو – الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق : مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، بلا م ن ، ط١٣٧٨هـ ـ ١٩٩٥م .

١١/ التأويل في النحو العربي عند البصريين ، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، إعداد محمد علي حريكة ، إشراف الدكتور عثمان الفكي بابكر ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

١٢/ تداخل الأُصول اللُّغوية وأثره في بناء المعجم – عبد الرازق بن فرج الصاعدي ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣/ التعليل النحوي في الدرس اللُّغوي القديم والحديث – الكندي : خالد بن سليمان بن مهنأ ، دار المسيرة ، عمان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م .

١٤/ تهذيب اللُّغة – الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد الهروي ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٥/ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) – االقرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين ، تحقيق : أحمد البردوي وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩١٤م .

١٦/ الجنى الداني في حروف المعاني – المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن عبد الله بن علي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م .

١٧/ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك – ابن الصبان : أبو العرفان محمد بن علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــــ لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ ــــ ١٩٩٧م .

١٨/ الحدود – الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، تحقيق : إبراهيم السمرائي ، دار الفكر ، عمان ، بلا ط ، بلا ت ط .

١٩/ الخصائص – ابن جني : أبو الفتح عثمان ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط .

٢٠/ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : محمد حسين ، مكتبة الآداب ، الجماميز ، بلا ط ، بلا ت ط .

٢١/ ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدَّم له : حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـــ ــ ١٩٨٨م .

٢٢/ سر الفصاحة – ابن سنان الخفاجي : أبو عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي ، دار الكتب العلمية ، بلا م ن ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

٢٣/ شرح أدب الكاتب لابن قتيبة – الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ، قدَّم له : مصطفى صادق الرفاعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط .

٢٤/ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الأزهري : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م .

٢٥/ شرح المفصل – ابن يعيش : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط .

٢٦/ الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي ، تحقيق : محمد علي بيضون ، بلا ن ، بلا م ن ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٢٧/ الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية – الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٨/ ظاهرة الإعراب في العربية – عبد الكريم الرعيض ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ـ ليبيا ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٩٠م .

٢٩/ علل النحو – الوراق : أبو الحسن محمد بن عبد الله ، تحقيق : محمد جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

٣٠/ العوامل المائة النحوية في أُصول العربية – الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، تحقيق : البدراوي زهران ، دار المعارف ، بلا م ن ، ط٢ ، بلا ت ط .

٣١/ الفصل في الملل والأهواء والنحل – ابن حزم الظاهري : أبو محمد علي بن أحمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، بلا ط ، بلا ت ط .

٣٢/ كتاب الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، بلا ت ط .

٣٣/ الكتاب – سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٣٤/ كتاب العين – الخليل : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي ، دار ومكتبة هلال ، بغداد ، بلا ط ، بلا ت ط .

٣٥/ اللباب في علل البناء والإعراب – العكبري : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق : غازي مختار طليمان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م .

٣٦/ لسان العرب : ابن منظور : محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفريقي ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ .

٣٧/ اللمع في العربية – ابن جني : أبو الفتح عثمان ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، بلا ط ، بلا ت ط .

٣٨/ المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر – ابن الأثير : ضياء الدين نصر الله بن محمد ، تحقيق : أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة ـ القاهرة ، بلا ط ، بلا ت ط .

٣٩/ المحكم والمحيط الأعظم – ابن سيدة : أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٤٠/ مختار الصحاح – الرازي : محمد بن أبي بكر عبد القادر ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

٤١/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م .

٤٢/ المقتضب – المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأسدي ، تحقيق : محمد عبد الخالق عطيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا ط ، بلا ت ط .

٤٣/ مقاييس اللُّغة – ابن فارس : أبو الحسن أحمد بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ـــ لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٤٤/ النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) – مازن المبارك ، دار الفكر ، بلا م ن ، ط٣ ، ١٣٩٣هـ ـــ ١٩٧٤م .

٤٥/ النحو الوافي – عباس حسن ، دار المعارف ، بلا م ن ، ط١٥ ، بلا ت ط .

٤٦/ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي – حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان ـ الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١م .

٤٧/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط١٩٠٠م .

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس المحتويات

م	الموضـوع	رقـم الصفحة
١	**المستخلص** :	٧٧٧
٢	**Abstract:**	٧٧٨
٣	**المقدِّمة** :	٧٧٩
٤	**أولاً** : **القياس** :	٧٨١
٥	**ثانياً** : **التعليل** :	٧٨٥
٦	**ثالثًا** : **التأويلُ النحويّ** :	٧٩٢
٧	**رابعًا** : **العامل النحوي** :	٨٠٢
٨	**خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته** :	٨١٣
٩	**المصادر والمراجع** :	٨١٦
١٠	**فهرس المحتويات**	٨٢٢